

تأجيل نظر قضية جنسية والدة أبوإسماعيل إلى جلسة اليوم.. و«العليا للانتخابات الرئاسية» للمرة الثانية: تحمل «الأميركية»

«الحرية والعدالة» يطعن على وقف تشكيل «تأسيسية الدستور» و«تشريعية الشعب» توافق على منع الفلول من الترشح للرئاسة

قرر مجلس الدولة أمس تأجيل نظر الدعوى الخاصة بجنسية والدة المرشح الرئاسي حازم صلاح أبوإسماعيل لجلسة اليوم بحسب مصادر إعلامية. وكان أبوإسماعيل قد رفع دعوى مستعجلة يطعن فيها على قرار وزير الداخلية بالامتناع عن تقدير ما يثبت أن جنسية والدته «نوال عبدالعزيز نور» مصرية خالصة، ولم تحصل على أي جنسية أخرى حتى وفاتها. واحتشد المئات من مؤيدي المرشح السلفي أمام مجلس الدولة تأييدا له في الدعوة التي رفعها لإلغاء قرار وزير الداخلية باعتبار نوال عبدالعزيز أميركية الجنسية. ويقول أبوإسماعيل إن والدته ليست أميركية وأن ما يحدث هو «مؤامرة» لعدم تمكنه من خوض الانتخابات مؤكداً أن والدته «لم تحمل يوماً جنسية أخرى غير الجنسية المصرية، وأن ما كانت تحمله هو حق الإقامة (غربيين كارد) فقط، وأن إقامتها في أميركا كانت فقط لتدريس العلوم الإسلامية في بعض الجامعات الأميركية». من جانبها، وللمرة الثانية، أكدت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، أنها تلقى خطاباً من وزارة الخارجية المصرية، يفيد بتمتع والدة المرشح الرئاسي حازم صلاح أبوإسماعيل، بالجنسية الأميركية. وهذا نص البيان: بيان خاص



حازم أبوإسماعيل وسط انتصاره أمام المحكمة أمس (رويترز)

للجنة انتخابات الرئاسة حول جنسية السيدة، والدة حازم صلاح أبوإسماعيل بناء على الاجتماع الذي عقدته لجنة الانتخابات الرئاسية في الرابعة من ظهر أمس، وإذ عرض على اللجنة خطاباً من وزارة الخارجية بشأن جنسية السيدة نوال عبدالعزيز نور، والدة محمد حازم صلاح أبوإسماعيل، فقد قررت اللجنة إصدار البيان الآتي:

1 - بتاريخ 30 مارس من عام 2012 تقدم أبوإسماعيل بأوراق ترشحه لرئاسة الجمهورية، وقدم إقراراً بعدم حمله أو أي من والديه جنسية دولة أخرى بخلاف الجنسية المصرية، وإقراراً آخر بعدم حمل زوجته أي جنسية أخرى.

2 - بتاريخ 31 مارس 2012، أرسلت اللجنة كتابين لوزارة الداخلية والخارجية، للاستعلام منهما عن جنسية المرشح المذكور ومرشحتين أخريين و«العليا» والديهم وزوجاتهم.

3 - بتاريخ 3 أبريل 2012، من مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية، يتضمن أن نوال عبدالعزيز، تحمل جواز سفر أميركي في 25 أكتوبر 2006، وتضمن الثاني صورة من الطلب المقدم من المذكورة، للحصول على الجنسية الأميركية.

4 - قررت اللجنة ضم تلك المكاتبات ملف ترشيح محمد حازم أبوإسماعيل وإخطاره بها.

5 - تم إخطار أمين اليا،

وكيل المرشح بمضمون كتابي الخارجية، لعد رد المرشح على هاتفه النقال المعطى رقمه للجنة.

الي ذلك، أكد د. محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب ورئيس الجمعية التأسيسية للدستور، على احترامه لقرينة الأحكام القضائية واجبة النفاذ، وإعلاء لسيادة الدستور والقانون، وقرر تأجيل اجتماع الجمعية التأسيسية للدستور المقرر عقده اليوم.

يذكر أن المستشار علاء قطب، نائب رئيس مجلس الدولة، أكد لـ «اليوم السابع» تعليقا على حكم محكمة القضاء الإداري بطلان تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، أن هذا الحكم جاء متفقا مع الإعلان الدستوري، والذي لم ينص ولم يقل بأن تتشكل اللجنة التأسيسية للدستور ب 50٪ من داخل البرلمان و50٪ من خارجه، حيث كان هناك تفسير خاطئ للمادة 60 من الإعلان الدستوري الخاصة باختيار البرلمان لأعضاء الهيئة التأسيسية لوضع الدستور.

وأضاف قطب أن هذا الحكم واجب النفاذ فأحكام محكمة القضاء الإداري تطبق فور صدورها مباشرة، وأن كل أجهزة الدولة مطالبة بتنفيذ هذا القرار، وأنه لا يمكن تعطيل هذا الحكم أو الوقوف أمامه إلا في حالة الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا.

وعن الخطوة التالية لهذا الحكم توقع المستشار علاء قطب أن يكون هناك اجتماع مشترك يجمع بين المجلس العسكري والأعضاء غير المنتخبين من البرلمان في الجمعية التأسيسية لإعادة تشكيلها مرة أخرى. من جانبه، تقدم حزب الحرية والعدالة بطعن على حكم القضاء الإداري، بوقف تشكيل تأسيسية الدستور، وذلك بعد قرار المحكمة بوقف قرار تشكيلها.

وكانت محكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار علي فكري، نائب رئيس مجلس الدولة، قد قضت بوقف تنفيذ قرار تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، ورفض الدفاع لعدم اختصاص المحكمة لأخصا بنظر الدعوى وإحالتها إلى هيئة مفوضي الدولة، لإعداد تقرير قانوني عنها.

السى ذلك، وافقت اللجنة التشريعية بصورة نهائية في الاجتماع الثاني الذي عقده امس، برئاسة المستشار محمود الخضيرى، على مشروع قانون مقدم من النائب عصام سلطان والغاء القرار الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المنشير بحسب ططاوي، بالعفو عن المهندسين خيرات الشاطر من أجل الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وما يترتب على ذلك من آثار أخصها حرمان الشاطر من الترشح لرئاسة الجمهورية إلى جلسة اليوم.

أو نائبا للرئيس، أو يعمل رئيسا للوزراء لمدة عشر سنوات، تحسب من التاريخ المشار إليه، حيث أدخلت اللجنة تعديلا على المشروع المقدم من سلطان، بأن جعلت الحرمان لمن تولى وظائف قيادية قبل سقوط النظام في فبراير عشر سنوات، بعد أن كان الاقتراح يقول خمس سنوات، وبعد انتهاء التصويت طلب بعض الأعضاء بأن يكون الحرمان لمدة 15 عاما لمن عمل في مناصب قيادية قبل 11 فبراير، حتى ينطبق على عمرو موسى كما قالوا، إلا أن اللجنة كانت قد أخذت قرارا بالتصويت في سياق متصل ولعدم حضور الشاطر وتقدمه بقرار العفو الصادر من المشير طنطاوي لصالحه، وبإحكام رد الاعتبار التي أكد أنه حصل عليها من القضاء العسكري، أجلت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار عبدالسلام النجار الحكم في الدعوى المقامة من النائب أبوالعز الحريي عضو مجلس الشعب والمرشح لرئاسة الجمهورية، والتي يطالب فيها بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المنشير بحسب ططاوي، بالعفو عن المهندسين خيرات الشاطر من أجل الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وما يترتب على ذلك من آثار أخصها حرمان الشاطر من الترشح لرئاسة الجمهورية إلى جلسة اليوم.

أكد أن ثورة 25 يناير تختلف عن ثورة 52 لأن صانعها هذه المرة هو الشعب بأكمله

الشاطر: مصر ليست إيران.. والمصريون «سنة» لا يتبعون مرشداً

بعد أن رشحت جماعة الإخوان المسلمين لرئاسة مصر كمرشح مستقل، قال م. خيرت الشاطر إنه يمثل حزبا وجماعة تعرضا للتشويه إبان حكم مبارك، مؤكدا أنه لن يكون تابعا للمرشد وأن مصر ليست إيران. وأشار إلى أن الجماعة لديها رؤية لبناء النهضة في مصر على أسس ومرجعية إسلامية، وأنها لن تتعرض للاعتقال عقلمنا حدث بعد ثورة 1952.

وقال الشاطر خلال مقابلة على «العربية الحدث» إن الأجواء السياسية الحالية والخلاف بين جماعة الإخوان والمؤسسة العسكرية تختلف عن الأزمنة التي حدثت عام 1954، عندما اتهم الإخوان المسلمون بمحاولة اغتيال الرئيس السابق جمال عبدالناصر، حيث إن هذه المرة الشعب هو من قام بالثورة، وليس مجموعة من الضباط، وإن الشعب لا مانع عنده من الزول للشوارع مرة أخرى إذا شعر المواطنون بأن ثورتهم في خطر.

وأضاف: «لا أعتقد أن الجماعة

ستدخل المعتقلات من جديد، لأن الفرق بين 1954 والآن هو أن الشعب المصري قام كله بثورة 25 يناير، أما ثورة 1952 فكانت ثورة مجموعة من ضباط القوات المسلحة، وتعاطف معها الشعب آنذاك بدرجة ما، أما صانع الثورة هذه المرة فهو الشعب بأكمله». وأشار الشاطر إلى أن هذا الفرق هو الأمر الذي لا يستوعبه الكثير من الأطراف، الذين يعملون على إعادة إنتاج النظام السياسي السابق بشكل معدل، فهم لا يستوعبون أن الشعب قد تحول الآن بعد صمت وصبر وتحمل لأكثر من 30 عاما، تعرض فيها لتدمير البنية الأساسية والرئيسية للحياة السياسية والاقتصادية في مصر، وتعرض لأكثر من 20 نهب منظمة لثرواته، وتعرض لاستبداد وفساد غير مسبوقين في التاريخ.

وشدد الشاطر على أن الشعب سيستأنف الثورة إذا لم يستوعب هؤلاء رغبات الشعب، ولم يتحقق ما نأروا أولا من أجله، في إشارة إلى أن الشعب لن يصمت في حال

تم تزوير الانتخابات الرئاسية، قائلا «هناك افتراض بنسبة 1/10 أن تتعرض نتائج الانتخابات للتزوير، وفي هذه الحالة الشعب لن يسكت». واعتبر الشاطر ترشح عدد من رموز النظام السابق للرئاسة وعلى رأسهم عمر سليمان، نائب الرئيس السابق، اهاثة للثورة، مضيفا أن سليمان كان نائبا للرئيس المخلوع، وكان يمكن أن يقبله الشعب لكن هذا لم يحدث. وأشار الشاطر إلى أن نزول سليمان في سياق الرئاسة يطرح تساؤلات عدة حول نزاهة الانتخابات، قائلا إنه لا يستطيع فرض حسن النية خاصة مع الطريقة التي تدار بها المؤسسات الأمنية.

المصريون أهل سنة لا يتبعون مرشدا

ورفض الشاطر تشبيه النظام المصري بالنظام الإيراني، وأن يكون للمرشد العام يد في صنع القرار، قائلا إن المصريين أهل سنة لا يتبعون مرشدا عاما يعكس الشيعة، مضيفا أنه استقال من مكتب الإرشاد، وأنه في حال

اختياره رئيسا للجمهورية لن يكون للمرشد علاقة بقراراته، لأنه سيكون رئيسا لمصر ويعمل حسب الدستور الذي وضعه الشعب.

ترشيحي قانوني 7.100

وأكد الشاطر أن وضعه القانوني سليم 100٪، لأنه لم يكن متهما في قضية جنائية، وأن مسألة اعتقاله كانت مرتبطة بظرف سياسي، قائلا إن القضايا التي حوكم فيها كانت أمام القضاء العسكري بقرار إحالة من الرئيس السابق مبارك ووزير داخلية حبيب العادلي، وإذا عرقلت تلك القضايا استمراره في سياق الرئاسة، فالسبب الوحيد سيكون أن مبارك ما زال يحكم مصر، مضيفا مبارك طاردي رئيسا ويطاردي مخلوعا.

وشرح الشاطر شرعية وضعه القانوني من زاويتين، الأولى: الإطار السياسي لمسألة محاولة إعاقة تدبوع الخليفة القانونية في مسألة الترشح، قائلا «هذه مردود عليها لأن القضايا التي حوكت فيها كانت

الحمد التقي رئيس «الحرية والعدالة»



د. رشيد الحمد خلال لقائه مع د. محمد مرسي

ولفت الحمد إلى استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية عقب الانتخابات البرلمانية وأسابع من إجراء الانتخابات الرئاسية. من ناحيته أكد رئيس حزب الحرية والعدالة د محمد مرسي أن مصر تسعى إلى علاقات سياسية واقتصادية متميزة مع الدول العربية عبر تشجيع الاستثمارات العربية بالسوق المصرية، مشيرا إلى أن حزب الحرية والعدالة يرس ضرورة العمل على توظيف الموارد والطاقات المصرية.

• **هاء السيد**

التقى سفيرنا لدى القاهرة د. رشيد الحمد مع رئيس حزب الحرية والعدالة الزراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر د. محمد مرسي بمقر الحزب في إطار لقاءاته مع رؤساء الأحزاب ورموز العمل السياسي في مصر.

وأكد د. الحمد على ضرورة دعم العلاقات الاقتصادية والسياسية مع مصر خاصة ما بعد ثورة 25 يناير ودعم مسيرة التحول الديمقراطي فيها والحرص على دعم الاقتصاد المصري من خلال دفع الاستثمارات الخليجية والكويتية.

سبب الفراغ الأمني المصطنع من جانب بقايا النظام السابق. وأوضح أبو الفتوح أنه يرحب بالتعامل مع الدول الغربية على أساس الاحترام المتبادل، وأنه يدرك وجود تخوف من التيارات الإسلامية في الفترة الماضية، وأن هناك من المسلمين من أساء إلى الدين الإسلامي من التيارات المتطرفة وأعطى صورة لدى الغرب عن أن الدين الإسلامي على غير حقيقته، لافتا إلى أن هناك في المقابل تيار وسطي وطني منقسم عند المسلمين والمسيحيين في مصر يلعب دورا كبيرا لمصلحة الوطن.

أبو الفتوح: مصر مؤهلة لتكون من أكبر 20 دولة خلال 10 سنوات

قال د.عبدالمعتم أبو الفتوح، المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية، إن دور القيادة السياسية هو حماية الاختصاص كل مسؤول في مسؤوليته في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وأن برنامجا يرحب ببناء رأسمالية وطنية تراعي البعد الاجتماعي للمواطنين، وإزالة العقبات التشريعية التي تعوق جذب الاستثمارات الأجنبية، وطرح خطة واضحة للاستثمار الأجنبي بما يحقق التوازن المطلوب بين مصلحة المواطن ومصلحة المستثمر الأجنبي.

وأضاف أبو الفتوح خلال

اجتماعه مع أعضاء غرفة التجارة الأميركية مساء أول من أمس، أنه لديه ثقة في أن تصبح مصر ضمن أكبر 20 دولة في العالم خلال 10 سنوات، ورفض أبو الفتوح فرض ضرائب تصاعدية غير محددة على المستثمرين، مشيرا إلى أنه يجب مراجعة منظومة الدعم الذي لا يصل إلى مستحقه، وضم أموال الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة للدولة باستثناء الصناديق التي تحقق عوائد جيدة لأصحابها.

وأشار أبو الفتوح إلى أنه يتبنى مشروعا وطنيا دائما يشمل كل

المصريين بكل طوائفهم. لافتا إلى أن الشعب الذي أعلن العصيان المدني قبل الثورة يحتاج إلى إطار وطني صادق وأمين يعمل من خلاله، واعتبر أبو الفتوح مشروع الرئاسة المطروح منه تدشينا لهذا الإطار الوطني، وفي حالة عدم فوزه بمنصب الرئاسة فسيكون أحد أعضاء فريق العمل بهذا المشروع.

وأكد أبو الفتوح، أنه طالب جماعة الإخوان المسلمين بفضل العمل الدعوي عن العمل الحزبي من الناحية الوظيفية، وليس الفكرية لأن الصورة الحالية ليست من صور العمل الحزبي،

وهو ما لم يلق قبول الجماعة وأدى إلى فصله، ويرى أن هناك ضرورة لتقنين وضع الجماعة في إطار القانون والشفافية والوضوح والتي تقتضي أن تكون جميع مواردها مطروحة أمام الجميع شأنها شأن أي جماعة سياسية أخرى.

وأضاف أبو الفتوح، أن طول الفترة الانتقالية غير المبرر في مصر أدى إلى نتائج سلبية على الاقتصاد، حيث كانت هناك فرصة كبيرة بعد الثورة وطني منقسم عند المسلمين والأوضاع الاقتصادية الحالية، خاصة قطاع السياحة الذي تراجع

رجال دين مصريون تعليقا على اقتراحات نائبة في حزب «الحرية والعدالة»:

نسب ابن الزنا لوالده حماية له

بالرغم من نفى عزة الجرف نائبة حزب الحرية والعدالة ما تردد على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) من طلبها إلغاء الكثير من القوانين الخاصة بالزنا ومنها قانون الخلع وقانون الشقة من حق الزوجة خاصة مطالبتها بعدم نسب ابن الزنا إلى أبيه والغاء قانون التحرش الجنسي، إلا أنه ما زال هناك لغط واسع حول تصريحاتها حتى لا تتشتر الفواحش - على حد قولها.

يقول د.عبدالمعطي بيومي عضو مجمع البحوث الإسلامية: إن مقاومة الفواحش ليست على حساب الآخرين خاصة الأطفال فليدنا الكثير من مجهولي النسب، رافضا تحميل طفل أخطاء غيره مستشهدا بقول الله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى).

ويؤكد بيومي أن هناك رأيا لكثير من الأمة في الماضي بأن ينسب الطفل إلى أبيه إن كانت هناك بيئة أكيدة على وقوع جريمة الزنا ومنها إقامة الحد.

وأشار إلى ظهور بيئة أخرى في العصر الحديث متمثلة في التحليل المعروف بـ«DNA» الذي يثبت نسب الطفل لأبيه وأمه بنسبة 99٪.

وتطلب بيومي بضرورة الأخذ برأي هؤلاء

والإثمة لما فيه من مصلحة الطفل، مؤكدا أن الإمام أبي حنيفة قد ذهب إلى هذا الرأي. ومن ناحية أخرى، أوضح الشيخ جواد رياض عضو رابطة علماء المساجد وعضو تجمع علماء المسلمين من حق الزوجة والشريعة لا تبيح إثبات طفل الزنا لوالده إنما ينسب لأمه.

وأكد رياض أن الكثير من الأثمة ومنهم بعض أئمة المذاهب الأربعة قد ذهبوا إلى ذلك، مضيفا أن هذا الرأي كان قديما قبل ظهور تحليل «DNA»، ولكن مع ظهور هذا التحليل لابد أن يثبت الابن لأبيه بعد إجراء هذا التحليل.

من ناحيته، أيد د.محمد المختار المهدي عضو مجمع البحوث الإسلامية ما طالبت به الجرف حتى لا تشيع الفاحشة وحتى لا تشجع الدولة الزنا على حد قوله، مؤكدا أن الحديث المشهور والمعترف به هو «أن الولد للفراش وللزانية الحجر».

وأوضح المهدي أن المقصود بالفراش هنا الزواج وهو الفراش الشرعي، مشيرا إلى أن قوانين الأسرة فيما يخص تلك القضية وغيرها لا تراعي الأحكام الشرعية الصحيحة وإنما هي قوانين تراعي إجراءات الأمم المتحدة - على حد قوله.

المصريين بكل طوائفهم. لافتا إلى أن الشعب الذي أعلن العصيان المدني قبل الثورة يحتاج إلى إطار وطني صادق وأمين يعمل من خلاله، واعتبر أبو الفتوح مشروع الرئاسة المطروح منه تدشينا لهذا الإطار الوطني، وفي حالة عدم فوزه بمنصب الرئاسة فسيكون أحد أعضاء فريق العمل بهذا المشروع.

وأكد أبو الفتوح، أنه طالب جماعة الإخوان المسلمين بفضل العمل الدعوي عن العمل الحزبي من الناحية الوظيفية، وليس الفكرية لأن الصورة الحالية ليست من صور العمل الحزبي،



هالة صدقي

خالد يوسف: سأنتخب صباحي ولكني سعيد بترشح سليمان لهذه الأسباب..

هالة صدقي: سأنتخب شفيق لأنه من النظام السابق

المرشح الرئاسي حمدين صباحي في الانتخابات الرئاسية القادمة، مؤكدا في الوقت ذاته انه سعيد بترشح اللواء عمر سليمان. وقال يوسف خلال تواجده في برنامج «مصر في اسبوع» على قناة «اون تي في»، الفضائية: ترشح سليمان لانتخابات الرئاسة المصرية من شأنه أن يفتح آصوات الفلول ويمنح الفرصة لمرشحي القوى الثورية مثل حمدين صباحي.

المرشح الرئاسي حمدين صباحي في الانتخابات الرئاسية القادمة، مؤكدا في الوقت ذاته انه سعيد بترشح اللواء عمر سليمان. وقال يوسف خلال تواجده في برنامج «مصر في اسبوع» على قناة «اون تي في»، الفضائية: ترشح سليمان لانتخابات الرئاسة المصرية من شأنه أن يفتح آصوات الفلول ويمنح الفرصة لمرشحي القوى الثورية مثل حمدين صباحي.

المرشح الرئاسي حمدين صباحي في الانتخابات الرئاسية القادمة، مؤكدا في الوقت ذاته انه سعيد بترشح اللواء عمر سليمان. وقال يوسف خلال تواجده في برنامج «مصر في اسبوع» على قناة «اون تي في»، الفضائية: ترشح سليمان لانتخابات الرئاسة المصرية من شأنه أن يفتح آصوات الفلول ويمنح الفرصة لمرشحي القوى الثورية مثل حمدين صباحي.

المرشح الرئاسي حمدين صباحي في الانتخابات الرئاسية القادمة، مؤكدا في الوقت ذاته انه سعيد بترشح اللواء عمر سليمان. وقال يوسف خلال تواجده في برنامج «مصر في اسبوع» على قناة «اون تي في»، الفضائية: ترشح سليمان لانتخابات الرئاسة المصرية من شأنه أن يفتح آصوات الفلول ويمنح الفرصة لمرشحي القوى الثورية مثل حمدين صباحي.